

التملص من العقوبات الغربية

الكاتب



محمد الصياد

* د. محمد الصياد

بعد انقشاع حمى «الفرجة» الأوروبية والأمريكية «لنصرة» أوكرانيا قبالة روسيا على خلفية الحرب التي بدأتها روسيا ضد أوكرانيا، وتحولت عملياً إلى حرب روسية - أطلسية، حيث صار الهمس ثم الحديث، ممكنين، يمكن سماعهما هنا وهناك من قبل أرباب العمل الأمريكيين والأوروبيين «المتضررين» من القرارات التي دفعته دفعاً من قبل ساسة بلدانهم لترك السوق الروسية على طريقة الأعرابي الذي «باع الجمل بما حمل»، وإذا بهم يكتشفون الخسائر التي لحقت بهم جراء تعجل خروجهم غير المنظم من السوق الروسية. فقبل لهم إن ترك السوق الروسية، ليس فقط من أجل المال وإنما من أجل الأخلاق أيضاً. فاستغربوا من الحضور المفاجئ للأخلاق في «البنس» الذي تدير عملياته الشركات والبنوك الغربية بمليارات الدولارات في السوق الروسية.

شركات وبنوك وصناديق استثمار وجدت نفسها في وضع لا تحسد عليه. من ذلك على سبيل المثال صندوق التحوط الروسية التي أسسها LetterOne Holdings التابع لـ «إتش إس بي سي» والذي يدير استثمارات لشركة الاستثمار اثنان من المليارديرات الروس الخاضعين للعقوبات وهما ميخائيل فريدمان وبيتر أفين، بلغت قيمتها حتى نهاية عام 2020 حوالي 547 مليون دولار، فيما تدير «بلاك ستون» استثمارات لصالح نفس الشركة الروسية بقيمة 435 مليون دولار.

وهي شركة استثمارية يملكها رجل الأعمال البريطاني من Pamplona Capital management كما تدير شركة LetterOne. استثمارات بقيمة 3 مليارات دولار من أموال Alexander Knaster أصل روسي ألكسندر كناستر الجدير LetterOne. وعلى ذمة وكالة بلومبيرج الأمريكية، فإن هذه الشركة قد بدأت في إعادة هذه الأموال إلى شركة

بالملاحظة هاهنا، أن ظل الدخان الكثيف المتطاير من صوب الحرب الإعلامية، فإن من الصعب الوثوق في المعلومة الصادرة من طرفي الصراع.

وقد وجدت الشركات الكبيرة صعوبة في ترك السوق الروسية على النحو الذي طُلب منها تنفيذه على الفور. ولربما اهتدى بعضها للتحايل على هذا المأزق، من خلال التعلل بتعقيدات فض الشراكة مع الشريك المحلي. وهذا ما دفع به المستشارون والمحامون والمدققون المحاسبون. فتعللت شركات المحاسبة الأربع الكبرى ديلويت و«كيه إم جي» و«بي دبليو سي» و«إي واي»، بأنها بحاجة إلى التفاهم مع الشركاء الروس المحليين الذين يحوزون ملكية فروعها في موسكو؛ كما دفعت بأن في وسع تلك الكيانات الروسية الاستمرار في العمل مع عملائها، إنما من دون الوصول إلى الشبكة العالمية للشركة. وهذا ما أكد عليه آشيش ناندا، كبير المحاضرين في كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد، حيث قال إن عملية الانفصال لن تكون سريعة، بل إنها ستتعدى على الأرجح. والأرجح أيضاً أن تواصل الشركات الأجنبية عملها مع السوق الروسية عبر بوابات أخرى، مثل المكسيك وكازاخستان ومراكز مالية متقدمة أخرى. وأيده في ذلك نيك لوفجروف، أستاذ الإدارة في كلية ماكدونو للأعمال في جامعة جورجيتاون الذي قضى 30 عاماً مع شركة ماكنزي، «بقوله» إنها عملية حسابية معقدة بشكل مؤلم

ويبدو أن نفوذ هذه الشركات يشفع لها بالحصول على تسويغات إعلامية مشفرة، من قبيل ما أسمته «ضرورة التفريق بين دعم هذه الشركات (الغربية) لشركائها وموظفيها الروس، والتزاماتها الحالية، وبين علاقاتها بالدولة الروسية

شركة ماكنزي نفسها التي قالت إنها ستوقف عملها حالياً مع الكيانات الحكومية الروسية فقط، ولن تدخل في مناقصات عمل جديدة، عادت لتؤكد بأن مكتبها في موسكو سيبقى مفتوحاً، بعد أن تبين على ما يبدو أن منافسيها مثل «بين أند كومباني» (شركة استشارات إدارية أمريكية مقرها في بوسطن عاصمة ولاية ماساتشوستس)، ومجموعة بوسطن الاستشارية الأمريكية (بي سي جي)، شركة استشارات إدارية عالمية لها مكاتب في 42 دولة، مقرها الرئيسي في بوسطن أيضاً، قد اتخذت مواقف مماثلة

وسوف يزداد الأمر تعقيداً في ضوء قرار الحكومة الروسية الذي قضى بإجبار مستوردي الغاز الروسي الأوروبيين (الدول الـ 48 التي صنفها موسكو كدول غير صديقة)، على تسديد قيمته بالعملة الروسية «روبل». وكذلك قرار البنك المركزي الروسي يوم 25 مارس 2022، بفرض قيود على حركة تحويل الأموال إلى الدول غير الصديقة بمبلغ مماثل للاحتياطيات والأصول الروسية التي جمدها هذه الدول. وهو ما يعني وقف تحويل الأرباح والفوائد التي تحققها الشركات والبنوك والمؤسسات الغربية من نشاطها في السوق الروسية، أي الحجز عليها عملياً، وبصورة تراكمية بما يساوي الأموال والأصول الروسية التي جمدها الحكومات الغربية المقدرة بحوالي 300 مليار دولار. وهو ما يرجح إعادة نظر بعض الشركات الغربية في قراراتها المتسارعة بوقف التعامل مع اقتصاد الدولة الروسي. فالعلاقات الاقتصادية الدولية، تثبت من جديد أنها موضوعية الطابع، لا تخضع لمشئنة ورغبات الأفراد

كاتب بحريني *